مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: تطور عمليات التسليح خلال الثورة التحريرية... ص.ص 1011- 1031.

تطور عمليات التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة 1956-1958م

نبيل جابري [1]، عبد الوهاب شلالي [2]
1- جامعة العربي التبسي -تبسة
nappavitch@yahoo.fr
2- جامعة العربي التبسي -تبسة
beylar1529pacha@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/04؛ تاريخ القبول: 2020/04/02

The Evolution of Armaments Operations During the Algerian liberation revolution in the Province of Tebessa (1956-1958)

Nabil Djabri, Abdelouheb Chellali

Abstract:

The period (1956-1958) witnessed an increased activity in arms smuggling across the Libyan-Tunisian border, and the process of supplying weapons did not stop. The National Liberation Army stablished passages to bring weapons from collection centers. Thus, weapons became many, varied, and more modern than before. Sources of weapons became diversified according to the manufacturing countries, which were mostly French, British, German, or Italian. Thein creased amount of arms smuggling had a positive impact on the arming of Algerian rebels inside, where supply of arms and ammunition became an organized process.

Tebessa province contributed in supplying the Algerian revolution with weapons and ammunition. The convoys of arms were reached it from Tunisia through specific centers via camels towards the safest areas. With the increased need of arms, the leaders of the National Liberation Army in Tebessa region tried to find sources of supply across the eastern border, monitoring the distribution process of supplies and funds and its areas for disbursement, doing an internal transportation movement for regiments and teams, and

organizing and restructuring the region again which led to the availability of weapons and supplies in order to support the National Liberation Army in Tebessa. The armament operations were not easy, but faced many difficulties such as the obstruction of armament convoys by the French army, the lack of money, and the aerial surveillance to any suspicious movement carried out by al-Mujahideen.
Keywords: Sources of weapon; armament; convoys; Tebessa; Smuggling.

الملخص:

شهدت الفترة 1956-1958 نشاطا متزايدا في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية التونسية ولم تتوقف عملية التموين بالسلاح، حيث عمل جيش التحرير الوطني على إقامة ممرات من أجل جلب السلاح من مراكز التجميع، وبهذا أصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتنوعت مصادر السلاح حسب البلد المصنّع له، وكان أغلبها من أصول فرنسية أو بريطانية أو ألمانية أو إيطالية، وازداد حجم تهريب السلاح الذي أثر إيجابا على تسليح الثوار الجزائريين بالداخل، حيث أصبح التموين بالأسلحة والذخيرة عملية منظمة.

ساهم إقليم تبسة في إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة وكانت قوافل السلاح تصل إليها من تونس عبر مراكز محددة على ظهور الجمال باتجاه المناطق الأكثر أمانا، وبازدياد الحاجة إلى السلاح عمل قادة جيش التحرير الوطني بإقليم تبسة على إيجاد مصادر تموين عبر الحدود الشرقية، وكذلك مراقبة عملية توزيع المؤن والأموال ومجالات صرفها، والقيام بحركة نقلية داخلية للأفواج والفرق وتنظيم وهيكلة المنطقة من جديد، الأمر الذي أدى إلى توفّر الأسلحة والمؤمن من أجل دعم جيش التحرير الوطني بتبسة، ولم تكن عمليات التسليح بالأمر السهل بل واجهتها العديد من الصعوبات من بينها عرقلة قوافل التسليح من طرف الجيش الفرنسي، إضافة إلى قلة المال، وكذلك المراقبة الجوية التي تستهدف أي حركة مشبوهة يقوم بها المجاهدون.

نبيل جابري
nappavitch@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: مصادر السلاح ؛ التسليح ؛ القوافل ؛ تبسة ؛ التهريب.

مقدمة:

إن انفتاح الجبهة الشرقية المتميزة بطابع جغرافي وخصائص تضاريسية معقدة على الحدود البرية لدول شقيقة مثل تونس وليبيا، وكذلك قربها من أكبر مخازن للأسلحة والذخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، يبيّن بشكل كبير أهمية موقعها الاستراتيجي الذي شكّل حلقة ربط أساسية لتهريب السلاح إلى داخل الجزائر، خاصة خلال الفترة 1956-1958م من عمر الثورة التحريرية الجزائرية، والتي شهدت تطورا ملحوظا في عمليات التسليح كما ونوعا.

ساهم إقليم تبسة الواقع على الحدود الجزائرية الشرقية في إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة، وكانت قوافل السلاح تصل إليها من تونس عبر مراكز محددة على ظهور البعير باتجاه المناطق الأكثر أمانا، وبازدياد الحاجة إلى السلاح عمل قادة جيش التحرير الوطني بالإقليم على إيجاد مصادر تموين عبر الحدود الشرقية وتنظيم وهيكلة المنطقة من جديد، ومن هنا يُطرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى ساهمت شبكات التسليح في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة بإقليم تبسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي الملائمان لدراسة هذا الموضوع.

مصادر السلاح من الخارج:

تشير التقارير الفرنسية أن الشرق الأوسط وخصوصا مصر المصدر الرئيسي لتموين الثوار (الجزائريين)، كما أن عمليات التهريب القادمة من أوربا لها نتائج جيدة، (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02) حيث كانت لقيادة جبهة التحرير فكرة إيصال السلاح عن طريق الجو، وتم التباحث مع السلطات الليبية قصد تسهيل العملية، لكنها رفضت نتيجة لتأثير العمليات التي قام بها المجاهدون الجزائريون بليبيا في شهر جويلية 1956، وتوتر العلاقات

بين ليبيا ومصر بعد العدوان الثلاثي، حيث تمت مهاجمة مستودع بترول تابع للجيش البريطاني بأمر من العقيد إسماعيل صادق، وقررت السلطات الليبية وقف مرور السلاح على أراضيها، لكن تمت تسوية المشكلة بعد ذلك من طرف قادة الثورة. (بلقاسم، 2007 : 66)

إن عمليات تسليم الأسلحة الحديثة لمصر وليبيا من طرف الاتحاد السوفياتي، مكنّت الدولتين من تزويد الجزائر بفائض الأسلحة عبر تونس والمغرب، وقد يكون الاتحاد السوفياتي هو المدبر لعمليات المتاجرة التي تُسهّل من تنفيذها قنصلية الاتحاد السوفياتي في طرابلس، والتي يبدو عليها تحركات مشبوهة في هذا الصدد. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

تدخل الأسلحة رسميا إلى تونس سواء برا عبر ليبيا، أو بحرا مباشرة من مصر أو سوريا وطرابلس التي أصبحت نقطة وصل حيث فقدت مصر دورها القيادي لصالح تونس، أما بخصوص الطرق الجنوبية القديمة التي تربط مباشرة ليبيا بالجزائر عبر الجنوب التونسي، لم تعد مستعملة كثيرا لكن هناك تحركات تدل على عمليات تهريب الأسلحة بشكل ثانوي التي تخرج حتى عن سيطرة جبهة التحرير الوطني. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

إن الأسلحة المتحصل عليها من طرف ممثلي الجبهة في الخارج كانت تأتي إما عن طريق الشراء بأموال الثورة أو عن طريق العطاء من طرف البلدان الشقيقة والصديقة التي كانت بواخرها تُنزل حمولتها في موانئ الإسكندرية وطرابلس وتونس، وقد أُحتفظ بقواعد تخزين في ليبيا ومصر حفاظا على أمنها إضافة إلى قواعد أخرى في تونس. (عمراني، 2001 : 102)

أما في ما يخص عمليات تهريب الأسلحة الآتية من أوربا فإن المصادر الأساسية التي بحوزة جبهة التحرير الوطني تبدو في إيطاليا أين تمر عبرها أيضا أسلحة آتية من أوربا الاشتراكية وألمانيا الغربية (هامبورغ) وتتم هناك عقد صفقات للعديد من الدول مثل إسبانيا واسكندنافيا. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

سعت جبهة التحرير الوطني من خلال مجنديها لإنشاء وربط شبكة تهريب أسلحة في أوربا متمركزة بإسبانيا، وكانت تجمع الأسلحة وترسلها عن طريق البر والبحر، فبالنسبة للبر كانت تملأ في خزانات السيارات وفي عدة مواضع أخرى حيث تمكنت شبكة التهريب من تجنيد الأجانب في مهمات نقل السلاح بواسطة السيارات مقابل مبالغ مالية، وبذلك لعبت قاعدة الإمداد في إسبانيا دورا كبيرا في تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة. (صديقي، 2010 : 79)

في جانفي 1957 تمت عملية شراء أسلحة بقيمة 02 مليون دولار كانت في طور التحضير مع تجار الأسلحة من ألمانيا الغربية واسكندنافيا. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

يشير تقرير للمين دباغين على ملاحظة تؤكد أن الطرق البرية تتميز بنسبة عالية من الفعالية، ومن الضروري على جبهة التحرير الوطني أن توطد العلاقات مع تونس بهدف تحقيق عمليات شحن الأسلحة بالشاحنات مباشرة، وصولا إلى الحدود الجزائرية التونسية عبر طرابلس، وهذه النقطة تبرر تنقل مركز ثقل المخطط الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى تونس العاصمة. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 03)

حسب تقديرات التقارير الفرنسية فإن مصادر السلاح تنوعت حسب البلد المصنّع للأسلحة الضائعة من الثوار هي كالآتي:

- أسلحة فرنسية %16.35
- أسلحة أمريكية %05.87
- أسلحة انجليزية %25.46
- أسلحة ألمانية %22.75
- أسلحة إيطالية %12.98
- أسلحة إسبانية %00.46
- أسلحة بلجيكية %00.41
- أسلحة تشيكية %00.41
- أسلحة غير مصنفة %15.18 (نتائج الخبرة ليست معروفة لدى الجيش الفرنسي)

إذا 22.22% من الأسلحة المستعملة من الجيش الفرنسي والأمريكي 62.53% من الأسلحة أجنبية الصنع، و15.18% من الأسلحة غير مصنفة. (Archive Vincennes, 1958)

صعُب على الجيش الفرنسي معرفة مصدر الأسلحة الألمانية بسبب اختلاف الدول التي صنعت هذه الأسلحة، وأيضا بسبب وجود العديد من المخازن المتكونة من الأسلحة المسترجعة والتي بحث حولها الجيش الفرنسي دون جدوى، وهناك معلومات مكنت السلطات الفرنسية من تحديد هذه الأسلحة نوعا ما. (Archive Vincennes, 1958)

يظهر تقرير خبرة تقنية لسلاح المورطي المحجوز أنه من سلوفينيا وهو آت من مخزون الاسترجاع وعلى الأرجح فهو مسترجع من بلدان القطب السوفياتي أو ربما بألمانيا الغربية، وهم الوحيدون الذين يستعملون هذا النوع من السلاح والعيار.

خضعت قذائف المورطي عيار 82 ملم محجوزة خلال عملية في القطاع القسنطيني، للخبرة من طرف الفرقة التقنية للجيش، على أنها ذات صنع حديث روسي أو من إحدى البلدان الأوربية الشرقية، حيث تم استرجاع رشاشات مسلمة من فرنسا إلى يوغسلافيا في إطار مساعدة إثر عملية في القطاع القسنطيني وقطاع الجزائر.

إن إشكالية الأسلحة الانجليزية هي الأكثر تعقيدا ومصدر المتاجرة بها مجهول، والرأي السائد عامة هو أن هذه الأسلحة آتية من الشرق الأوسط ومصر خاصة، لكن استرجاع رشاشات بران من صنع حديث أثار نقطة شك حول هذا الرأي، والمحجوزات التي تمت مؤخرا لبنادق مصنوعة سنة 1950 و1955 بعدد متزايد بشكل هام أكدت هذه الفرضية، وقد يتمكن التحقيق الذي قد شرعت فيه SSDN/FAG مع تعاون المصالح المماثلة البريطانية من تحديد مصدر هذه الأسلحة.

الأدلة المادية التي كانت تنقص بداية عام 1957 حول المتاجرة بالأسلحة الإيطالية، هي الآن واضحة ومحققة، ودون نقاش أن الأسلحة الجديدة يتم بيعها للثوار من طرف إيطاليا، ومن ضمنها سلاح P.M، بنادق ومسدسات (موش أوتوم بيريطا) MOCH)

(AUTOM BERETTA من صنع مختلف بين 1948-1950 و(ماشين بيسطول43) (MACHINE PISTOLE43) الأقل حداثة من صنع الحرب العالمية الثانية. (Archive Vincennes, 1958)

طبيعة وحجم تهريب الأسلحة:

معظم الأسلحة كان مصدرها مصر، حيث أن أغلبيتها كانت من أصول بريطانية، بنادق حرب 303، رشاش ستان STEN 09 ملم، رشاش EREN إيرين، رشاش LEWIS لويس ذو حامل ذخيرة دائرية، مورطي MORTIERS خفيف، بندقية موزر 7.92 ملم، رشاش ألماني 43 PM، ومسدس بيرطا BERETTA إيطالي 09 ملم، وهي تمثل أنواع الأسلحة التي تمت مصادرتها، وهذه الأسلحة آتية من عمليات التهريب من أوربا، كما تمت مصادرة مجموعة أسلحة فرنسية تم تسليمها من طرف سوريا في العديد من المرات، ومتمثلة في رشاشات هوتشكيس HOTCHKISS من مصادر مجهولة، حيث أن نسبة الأسلحة الأوتوماتيكية تم تقديرها من طرف بن بلة شخصيا بـ 25% فيما يخص الرشاشات، و10% للبنادق الرشاشة، وتمت ملاحظة عمليات المتاجرة بالذخيرة الحربية التي تعتبر أكثر أهمية وتمثل سنة 1956 أربع مرات وزن الأسلحة المهربة إلى الجزائر، وإن تقسيم الذخيرة على الأسلحة مخطط لها من طرف أحمد بن بلة ومقدرة بـ 500 طلقة لكل مسدس رشاش أو بندقية، و1.000 طلقة لكل بندقية رشاش، و2.000 طلقة لكل رشاش. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 08-09)

تؤكد تقديرات أحمد بن بلة أن عمليات تهريب السلاح سنة 1956 تمثل 8.200 قطعة سلاح (متضمنة حمولة آتوس)، ويضاف إليها الأسلحة المسترجعة والمقدرة من طرفه بـ 9.00 سلاح فيما يخص المغرب فقط، حيث أن التقييم كان كالآتي:

- 2.000 سلاح مهرب نحو القطاع الوهراني و3.000 مصادرة على متن باخرة آتوس
- 2.500 مهربة عن طريق تونس
- 1.000 سلاح مهيأة للتهريب بطرابلس (موجهة نحو تونس)

- 600 سلاح (منها 500 مسدس رشاش طومسون Thomson أُشتريت من إيطاليا باستعمال ترخيص سوري ثم نقلت بعد ذلك إلى مصر.

بعد إخضاع هذه الأرقام إلى الدراسة التي طبّقت في تقدير لمين دباغين نجد أن:

- 6.800 سلاح تم تسليمها بالفعل إلى الثوار سنة 1956
- 1.600 سلاح من المغرب
- 2.800 سلاح من تونس
- 2400 مجهولة المصدر.

حسب التقارير الفرنسية فإن أحمد بن بلة يقر بأنه تلقى من جمال عبد الناصر في أكتوبر 1956 -قبل انطلاقه من القاهرة- كميات الأسلحة الآتية:

- 5.000 بندقية بريطانية 303.
- 5.00 بندقية رشاش مرفقة بحامل مضاد للطيران.
- 3.000 قنبلة يدوية دفاعية. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 09-10)

بناء على تقارير كل من لمين دباغين وأحمد بن بلة، يمكننا تقدير المتوسط الشهري لتهريب الأسلحة لسنة 1957 بين 400 قطعة سلاح على الأقل و600 سلاح على الأكثر موزعة بين الحدود التونسية والجزائرية.

إن ازدياد حدة الوضع مؤكد، وهذا لارتفاع إمكانية تسليح الثوار (خاصة في القطاع القسنطيني)، ومؤكدة أيضا من خلال الوثائق التي تثبت أهمية برنامج المشتريات الذي تم تحضيره من طرف جبهة التحرير الوطني سنة 1957.

بناء على تقرير مؤرخ في جانفي 1957 من أحد قيادي جبهة التحرير الوطني فإن هناك صفقة مهمة جدا كانت في طور التحضير بألمانيا الغربية واسكندنافيا بقيمة 02 مليون دولار متمثلة في:

- 4.000 بندقية موزر.
- 1.00 رشاش أوتشكيس.
- 2.00 رشاش مازيم mazim.

- 2.00 بازوكا.
- 2.00 مورطي حجم خفيف، الحمولة مرفقة بـ 10 مليون خرطوشة و 20.000 قذيفة مورطي و5.000 قذيفة بازوكا.

كما يشير نفس التقرير أن صفقة أخرى في طور التحضير بروما من طرف أحمد التليلي وأحمد محساس مقدرة بـ 50 مليون فرنك، ويبين كل هذا أن مرحلة اللانظام والتهريب بالقطع تم تجاوزها، حيث أنه أصبح التموين بالأسلحة والذخيرة عملية منظمة تتم بمساعدة كلية من الدول العربية وخصوصا مصر وتونس والمغرب. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 11)

بناء على الوتيرة الحالية للعمليات فإن حصيلة الأسلحة الضائعة والمسترجعة مقدرة بمتوسط 4.00 سلاحا كل شهر لصالح القوات الفرنسية، فإذا كانت التقديرات حول تسليم الأسلحة من الخارج صحيحة (8.00 سلاحا كل شهر)، فإن الثوار يتحصلون على 4.00 سلاحا كأقل تقدير كل شهر بهدف تبديل الأسلحة الغير صالحة وزيادة الإمكانية في مجال التسليح، حيث أنه منذ نوفمبر 1956 فإن التقديرات حول إمكانية الثورة في مجال التسليح تبين زيادة مقدرة بأكثر من 4.00 سلاحا كل شهر، وفي حالة ما إذا كانت وتيرة التهريب أكثر من هذا التقدير، فإن الثوار يقومون بعمليات التخزين لهدف لا يزال مجهولا. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 11)

كانت حصيلة الأسلحة المسترجعة والضائعة من شهر نوفمبر 1956 إلى شهر ماي 1957 (أسلحة حربية، المسدسات خارج الحساب):

- أسلحة مسترجعة 3.934 سلاح منهم 85 سلاحا جماعيا.
- أسلحة ضائعة 1.074 منها 68 سلاحا جماعيا.

الحصيلة إيجابية 2.860 سلاحا منهم 17 سلاحا جماعيا.

إذا فإن متوسط الحصيلة للمدة الزمنية المذكورة هي 4.00 سلاح كل شهر لصالح قوات الأمن الفرنسي، ومقارنة بكافة الجزائر فإن النتائج المتحصل عليها من قيادة قسنطينة تمثل 50% من الأسلحة المسترجعة و30% من الأسلحة الضائعة. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 11)

إن نسبة الأسلحة الحربية التي تدخل في نصيب جيش التحرير الوطني تكون متغيرة حسب البعد أو القرب من الحدود التونسية.

- المنطقة الحدودية 100%
- أوراس- الصحراء 65%
- الشمال القسنطيني 55%
- الصومام- بيبان 30%. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 11)

واقع تهريب الأسلحة بإقليم تبسة 1956-1958:

حسب التقارير الفرنسية فإن تهريب الأسلحة يتطور بكل أنواعه بفضل المساعدة الرسمية للحكومة التونسية في هذه الفترة، (Archive Vincennes, 1956) ففي أكتوبر 1956 أصبحت وتيرة تهريب الأسلحة بمعدل 400 سلاحا كل شهر، (Archive Vincennes, 1958) حيث عرفت سنة 1956 نشاطا متزايدا في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية التونسية واتسمت الأوضاع على الجهة الشرقية بهدوء نسبي إذ لم تتوقف عملية التموين بالسلاح، وبذلك عادت الجهة الشرقية لنشاطها عن طريق الحدود الليبية المصرية بالاعتماد على تجار ليبيين مختصين في عمليات التهريب، (صديقي، 2010 : 52-53) وحسب أنباء وردت من سوسة أفادت أن هناك شحنة أسلحة قدمت إلى الحدود يومي 06 و07 أكتوبر 1956 ونقاط عبورها هي بوشبكة وتمغزة ونفطة لتلتقي بالجزائر في منطقة نقرين جنوب تبسة. (اللولب، 2009 : 41)

أمام اكتشاف الباخرة (آتوس) من طرف السلطات الفرنسية، تلقى الوفد الخارجي صدمة كبيرة، فقد كان انطلاق هذه الباخرة يوم 04 أكتوبر 1956 وهي تحمل شحنة كبيرة من السلاح، وكان مقرر وصولها إلى الخليج (كاب دا جوان) وهي المنطقة المحددة لإنزال الشحنة يوم 12 أكتوبر 1956، وهكذا ضاعت هذه الشحنة التي كانت الثورة في أمس الحاجة إليها. (طلاس و العسلي، 2010 : 153-154)

بعد ذلك بفترة وجيزة جاءت عملية القرصنة الجوية الفرنسية، والتي على إثرها تم اختطاف الطائرة التي كانت تقل أحمد بن بلة ورفقائه (محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، مصطفى

الأشرف) في 22 أكتوبر 1956، كما وقع العدوان الثلاثي على مصر، في أكتوبر ونوفمبر 1956، ورغم هذه الظروف أستطاع الامين دباغين في جانفي 1957 عقد اتفاق مع الحكومة التونسية لتنظيم نقل الأسلحة عبر ترابها وبذلك لم تتراجع عمليات التهريب وإيصال السلاح. (عباس، د.ت : 253)

حسب التقارير الفرنسية (2/4 R.T.Tقطاع قفصة) في 02 نوفمبر 1956، حوالي 40 رجلا انطلقوا من منطقة الماء الأبيض منذ 15 يوما مع إثنان مليون فرنك لكي يشتروا السلاح من تريبوليان بليبيا، وقد عادوا بالأمس مرورا بالمزرعة جنوب غرب تبسة، ولم يستطيعوا الحصول على شيء لأنه منذ اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني لم يصبح لدى مهربي السلاح في تريبوليان أي اطمئنان حول وجهة السلاح، وفي نفس الفترة فإن مجموعة من الخارجين عن القانون (مجاهدون) متمركزون في الجبال بين الماء الأبيض وبوشبكة ممولون بالسلاح من تريبوليان وبالغذاء من فريانة وضواحيها. (Archive Vincennes, 1956)

حسب تقرير أعدته قيادة الأركان المشتركة في 03 جوان 1957، تشير دراسة فرنسية خاصة تحت رقم E.M.M./C.R.O 2740، أنه بتاريخ 05 نوفمبر 1956 قامت السلطات الفرنسية بمخططات رقابة لمراقبة الحدود التونسية والمغربية، حيث أنها لم تستطع ردع تجارة الأسلحة التي تمّكن الثورة بتعزيز إمكانياتها تدريجيا، حيث أن القواعد التونسية والمغربية يتم استعمالها من طرف الثوار على أساس قاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وتبدو منطقة الجزائر العاصمة أبعد نقطة تصل إليها تيار التموين للشرق والغرب. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

حسب المصدر الفرنسي رقم 2040 الصادر عن مركز استعلامات تبسة فإن محمود الشريف كان قد دخل إلى التراب الليبي في مهمة لجمع السلاح على رأس 200 جندي من جيش التحرير، وفي شهر نوفمبر 1956 عاد إلى تونس مصحوبا بحارسه الخاص المسمى محمد بن علي بن الشريف، ثم بعد ذلك انتقل عبر الحدود

التونسية إلى الجزائر نحو الجبل الأبيض بتبسة، ووصل يوم 16 نوفمبر 1956. (حفظ الله، 2017 : 22)

عمل جيش التحرير الوطني بقيادة محمود الشريف على إقامة ممر عبر مناطق بوكماش يوكوس، بئر الخنافيس، المريج، قلعة السنان، من أجل جلب السلاح من مراكز التجميع وقد لعب المدعو غريب لعروسي بن العياشي دورا بارزا في مجال الاتصال مع جنود جيش التحرير الوطني. (حفظ الله، 2017 : 24)

تشير التقارير الفرنسية أنه في 21 نوفمبر 1956 فإن مجموعة من الأسلحة الجديدة (مورطي، ميترايوز)، وستاتي وخماسي وصلوا من تونس عبر تالابت وأم علي باتجاه تبسة على ظهر الجمال باتجاه المناطق الأكثر تشجيرا في جبل بوجلال. (Archive Vincennes, 1956)

في 04 ديسمبر 1956 وجّه محمود الشريف قائد المنطقة السادسة بالولاية الأولى رسالة إلى المجاهد بشير مصار يشير فيها إلى احتياجه الشديد إلى الذخيرة بكل أنواعها وخاصة النوع الألماني والثموني والفيزي ماص، الطامسون، وإعلام إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة بالحالة التي آلت إليها المنطقة. (قنز، 1956)

في هذا الصدد تشير المصادر الفرنسية أن محمود الشريف كان بمنطقة تبسة يعمل على إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني من تونس عبر الحدود الشرقية، وفي يوم 28 نوفمبر 1956م التقى محمود الشريف بمزهودي إبراهيم بن عبد الله في الجبل الأبيض للتنسيق بين القيادة في تبسة وإدارة الجيش في تونس. (حفظ الله، 2017 : 24)

لقد ظهرت محاولة لتكوين ولاية جديدة على الحدود التونسية ومنفصلة على الأوراس، وهذا نتيجة للخلاف الذي كان داخل الولاية، وكان هذا في صيف 1956، (فلوسي، 2009 : 60) وكانت خيبة أمل كبيرة في صفوف المجاهدين نتيجة شعورهم بالتهميش والإقصاء من مؤتمر الصومام لذا عقدوا اجتماعا في ديسمبر 1956، وحاولوا إنشاء ولاية جديدة وجددوا رفضهم لمؤتمر الصومام وتعهدوا من جهتهم لنقل السلاح للمناطق الداخلية، وجددوا الثقة في علي محساس المكلف

بتمثيل الجيش سياسيا وعسكريا في الخارج، (بن جديد، 2011 : 90) كما ظهرت القاعدة الشرقية شمال تبسة، وبداية من شهر أفريل 1957 عين عمار بوقلاز (العسكري) قائدا لها على أساس أنها منطقة لها استقلالية بصفتها منطقة لها استقلالية للتموين مرتبطة عضويا بالولايتين الأولى والثانية، فهي تعتبر أهم نقطة لتمرير السلاح من الخارج نحو الولايات الداخلية، لتوفرها على بنية طبيعية مقارنة بالمناطق الجنوبية العارية. (جبلي، 2004 : 209)

بتاريخ 17 جانفي 1957 حضر محمود الشريف اجتماع مع 600 جنديا وضابط من جيش التحرير الوطني في القصرين وجبل السيف بتونس، بحضور ممثلين عن الحكومة التونسية، وكان الاجتماع الأول يوم 09 جانفي 1957 بسوق الأربعاء، والاجتماع الثاني يوم 11 جانفي من نفس السنة بتونس وذلك لمناقشة مسألة الدعم التونسي للثورة، والتنسيق بين الداخل والخارج فيما يتعلق بالمال والتسليح والتموين. (حفظ الله، 2017 : 25)

في يوم 29 جانفي 1957 رجع محمود الشريف من تونس وقد أقام مع عشرات من جنود جيش التحرير الوطني شرق مدينة الشريعة بتبسة في مكان يسمى الطباقة، ثم توجه إلى بجن وقساس وقريقر، وفي يوم 20 فيفري 1957 تم اجتماع في أم الكماكم لمناقشة مسألة تموين جيش التحرير الوطني، وكذلك مراقبة عملية توزيع المؤن والأموال ومجالات صرفها، وكذلك القيام بحركة نقلية داخلية للأفواج والفرق وتنظيم وهيكلة المنطقة من جديد. (حفظ الله، 2017 : 25)

في فيفري 1957 تم وصول دفعة من الأسلحة واستلمها علي محساس ثم أمّن وصولها إلى الولايات الشرقية، وقد تضمنت ما يلي: 25 هاون 02، 12 هاون 03، 20 رشاش هوتشيكس مع قاعدة، 204 رشاش 09 ملم إيطالي، 490 بندقية 7.5 فرنسية، 460 مدفع A.T.F ضد الدروع، 1392 قنبلة يدوية، أما الذخيرة فهي: 2724 قنبلة هاون 02، 531 قنبلة هاون 03، 187.000 طلقة 303، 100.000 طلقة 7.92، 63.000 طلقة 45 للرشاش طومي، 125.000 طلقة 09 ملم

للبريتا، 72.000 طلقة 7.5، 145.000 طلقة 08 ملم. (صديقي، 2010 : 52-53)

شهدت عمليات التسليح انخفاضا ملحوظا منذ نوفمبر 1956 سببه دون شك تحسن قدرات القوات الفرنسية، ويرجع أيضا إلى بطء عملية تهريب الأسلحة بسبب سوء تنظيم الثوار بالخارج خاصة بعد اعتقال بن بلة، لكن تدارك الثوار الوضع منذ مارس 1957، وهذا قد يكون راجع إلى عملية إعادة التنظيم المطبقة من طرف أوعمران منذ تنصيبه بتونس العاصمة شهر فيفري 1957، حيث أن معظم المعلومات التي جمعت مؤخرا تثبت خصوصا بأن قواعد الثوار بتونس كثفت من نشاطها. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

في يوم 16 مارس 1957 غادر محمود الشريف تونس رفقة حمدي حاج علي، وذلك بعد أن نجح في الحصول على أسلحة ومؤن من أجل دعم جيش التحرير بتبسة، لاسيما وأن بعض الأفواج والفرق أصبحت تعاني من نقص السلاح، وفي 08 أفريل 1957 دخل محمود الشريف إلى تونس برفقة 600 جنديا من جيش التحرير الوطني، وتم نقل كميات كبيرة من الأسلحة على الجمال والبغال، ونجح في إيصالها إلى الجزائر عبر جنوب قنتيس، وكان محمود الشريف قد قام بتفقد لبعض فرق ووحدات جيش التحرير من أجل رفع معنوياتهم رفقة حمدي حاج علي. (حفظ الله، 2017 : 26-27)

في أفريل 1957 تم وصول شحنة تسلمها الأمين دباغين ممثل الثورة الجزائرية في مصر، ونقلها عن طريق شاحنات (بتفورد) تملكها الثورة إلى ليبيا ومنها إلى الأوراس والشمال القسنطيني وتضمنت ما يلي:

3.000 بندقية 303 من حربة، 1.502 بندقية 602 فرنسية، 250 رشاش برن مع قاعدة، 450 رشاش بريتا 9 ملم، 40 مدفع هوتشيكس مع قاعدة، 30 مدفع هاون 02، 30 مدفع هاون 03، 25 وصلة للبندقية 303، 504 قنبلة يدوية، 213.120 طلقة 7.5 فرنسي، 163.000 طلقة 8 ملم، 35.000 طلقة 8 ملم للهوتشيكس، 387.000 طلقة 9 ملم للرشاش بريتا، 140.400 طلقة للتومي، 720 للمسدس

38، 50 متر فتيل مامون وكبريت خاص به، 2.000 مفجر طرفي رقم 8. (بلقاسم، 2007 : 181)

وبذلك فإن إمكانيات الثوار (المجاهدين) وامتلاكهم لأسلحة حرب (بنادق أوتوماتيكية خاصة) تشير إلى ما يلي:

- مارس 1956: 4.000 سلاح أوتوماتيكي
- نوفمبر 1956: 10800 سلاح أوتوماتيكي أي ارتفاع بمعدل 850 للشهر
- ماي 1957: 13400 سلاح أوتوماتيكي أي ارتفاع بمعدل أكثر من 400 سلاح للشهر. (Archives nationales d'outre-mer ANOM, 1958 : 02)

في 07 ماي 1957 عقد محمود الشريف اجتماعا حضره 900 جنديا من جيش التحرير الوطني لمناقشة مسألة التسليح، وفي هذه الفترة اتصل بمحمود قنز قائد ناحية مرسط، وفي 30 أوت 1957 نجح محمود الشريف على رأس 600 مجاهدا من الدخول بشحنة أسلحة متطورة لتبسة وإيصالها إلى دوار تازبنت، وفي يوم 23 ماي 1957 قام محمود الشريف بعقد اجتماع في جبل بوربعية من أجل تنظيم وهيكلة المنطقة وأصبح إلى جانب كل مسؤول عسكري مسؤول سياسي كما شُكّلت لجان جديدة مشكلة من ثمانية أشخاص. (حفظ الله، 2017 : 49)

في يوم 15 جويلية 1957 تمكنت قوافل لجيش التحرير الوطني بتونس من إدخال أسلحة منها القنابل اليدوية والبنادق الآلية ومدافع المورطي، وتم جمعها من طرف الشيخ صالح الذي كلّفه محمود الشريف الذي أصبح على رأس الولاية الأولى -أوراس النمامشة- ونوابه الرائد لعموري محمد وعبد الله بلهوشات، وكانت المنطقة الخامسة سدراتة ومرسط في هذه الفترة بقيادة محمود قنز، (حفظ الله، 2017 : 28-29) وكانت أهم المناطق التي تدخل منها الأسلحة في هذه المنطقة هي ونزة مقابل طاورة، وجبل بوجابر، والبريكة بالقرب من الكويف، وجبل السيف بالقرب من بكارية إلى جبل أنوال، وعقلة سيدي أحمد، (قسطل، 2017) أما المنطقة السادسة فكانت بقيادة سماعلي صالح، وبتوجيه من الكولونيل محمود الشريف

ومحمود قنز فقد تمكنت قافلة من جيش التحرير من الدخول إلى تبسة محملة بالأسلحة عبر جبل فوّة إلى قرن الكبش، كما توجهت قافلة أخرى نحو الأوراس، وفي يوم 18 سبتمبر 1957 طرح المدعو الهامل مشكل نقص الأسلحة ودافع عنها بشدة لا سيما في المنطقة الخامسة والسادسة من الولاية الأولى، وفي يوم 17 أكتوبر 1957 أصبح محمود الشريف عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم تعيين لعموري محمد على رأس الولاية الأولى أوراس النمامشة. (حفظ الله، 2017 : 28-29)

أصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتراجع دور بنادق الصيد وانتشرت بنادق حربية متنوعة، أكثرها من صنع إيطالي وألماني وإنجليزي وكذلك من أوربا الشرقية، كما أن الذخيرة كانت متوفرة بكثرة، ويرجع ذلك إلى وفرة الأسلحة في كل من تونس والمغرب، وانعدام الحواجز الحدودية في السنوات السابقة، مماّ جعل قوافل الأسلحة إلى غاية أواخر سنة 1957 تتجه بسهولة نحو الخارج وتعود محملة بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية. (بلحاج، 2009 : 54-55)

في يوم 02 أكتوبر 1957 كان جيش التحرير المشكل من الكثير من السوافة والمنشقين من الأوراس موجودين بمركز الإدارة بزاريف الواعر وجبل غيفوف، ويتحصلون بسهولة على المؤن والأسلحة من طرابلس، وهذا دون التنسيق مع إدارة الولاية الأولى في الجبل الأبيض. (حفظ الله، 2017 : 45)

في بداية 1958 قام المجاهد الحسناوي قسطل مع مجموعة من المجاهدين بإيصال مجموعة من الأسلحة الخفيفة وكمية معتبرة من الذخيرة (صندوقين من الذخيرة) من الرديف بتونس عن طريق بكارية، ثم قاموا بتقديمة إلى مجموعة من المجاهدين ليقدموه بدورهم إلى القيادة المتواجدة بجبل أنوال، وفي خريف سنة 1958 تم إرساله رفقة مجاهد يدعى شوكال حميدة، حيث قام قائد الناحية سعد قسطل بتحرير وثيقة تحتوى على أوامر للقيام بمهمة تسليح انطلاقا من جبل بوسبعة في بوخضرة إلى الحدود التونسية القريب من الكاف، وعند وصولهما إلى الحدود التقوا بمجموعة مكلفة بالحراسة أين أرسلوا

معهما جنديين لمساعدتهما في حمل الأسلحة، حيث قاموا بقطع الأسلاك الشائكة عن طريق مقصّات قبل وضع الألغام في جبل بوربعية، وتم الوصول إلى شخص يدعى الدهماني بالحدود التونسية وسلمهما الأسلحة التي حمّلوها على بغلين بمجموع 20 سلاحا، وكان كل بغل يحمل 10 أسلحة مختلفة، (فيزيغارا خماسي آميريكان مات فرنسي، موزير ألمان وغيرها...)، ورجعوا من نفس الطريق، وقام الجنديان اللذان بصحبتهما باستكشاف المسالك وإعطائهما الإشارة للعبور عبر الأسلاك الشائكة، ثم قاما بإيصاله إلى جبل بوسبعة قرب المريج، وقدماه إلى القائد سعد قسطل تحت قائمة كانت معدة مسبقا، ثم قام بتوزيع الأسلحة للجنود. (قسطل، 2017)

صعوبات تهريب الأسلحة:

عمدت السلطات الفرنسية إلى اغتيال الممونين الأجانب، ولم تكتف بهذه التحرشات البحرية فقط، بل عمدت كذلك إلى الاعتراض لوحدات جيش التحرير عن طريق البر، بإنزال فرق الكومندوس على السواحل الليبية لعرقلة القوافل عبر الطريق من مرسى مطروح وبنغازي وطرابلس، كما قامت بتوظيف العديد من المخبرين على مستوى الموانئ منها ممثلي الشركات البحرية والمسؤولين عن التسيير والملاّحين، حيث تغطى هؤلاء تحت غطاء التجارة بالأسلحة قصد رصد المجاهدين المكلفين باقتنائها والتعرف على قنواتهم ببلدان أوربا والشرق الأوسط. (بن عمر، 2007 : 209)

لقد شكلت قلة المال مشكلة كبيرة لقادة الثورة من أجل الحصول على الأسلحة والذخيرة، التي ستعزز بها جيشها للوقوف بشكل قوي أمام الاستعمار الفرنسي، خاصة وأن ثمن الأسلحة والذخيرة كان باهضا، وأبرز مثال على ذلك هي تلك الصفقة التي تمت مع تشيكسلوفاكيا بواسطة السفارة المصرية لصالح الجزائر وهي كما يلي:

500 رشاش نوع M42 بـ 534.000 دولار، 600 رشاش نوع M43 بـ 48.000 دولار، إضافة إلى 100 هاون 82 ملم قدّر بـ 42.000 دولار، 3.000 رشاش قصير 05 ملم بـ 51.000 دولار، 30.000 قنبلة يدوية بـ 33.000 دولار، 3.000 بندقية 7.92 كان

ثمنها 168.000 دولار، إضافة إلى 500 مسدس 9 ملم كان ثمنها 6.000 دولار. (هشماوي، د.ت : 99)

وكانت أسعار الذخيرة والقنابل كما يلي:

- طلقات 7.92 ملم بـ 42 دولار أمريكي لكل ألف.
- قنابل الهاون 82 ملم 11 دولار أمريكي للواحدة.
- ذخيرة 5 ملم بـ 30 دولار أمريكي للألف.

لذلك فقد كان من الصعب على قادة الثورة تدارك تلك المبالغ حتى يحصلوا على الأسلحة التي كانوا في أمس الحاجة إليها في تلك الفترة بالذات، علما بأن الجزائر كانت تمر بأزمة اقتصادية حادة بسبب السياسة الاستعمارية التي سلطتها عليها في مختلف المجالات، إما بوساطة الاحتكار أو توجيه الاقتصاد الجزائري لها، أو بسبب تهجير السكان وإهمال نشاطاتهم الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الأسباب الأخرى. (هشماوي، د.ت : 99-100)

قامت السلطات الفرنسية كذلك من أجل منع المجاهدين للوصول إلى الأسلحة -بعد ما عرفت أنه بعد كل معركة يسارع المجاهدون لأخذ الأسلحة- بنصب فخ لهم وذلك بوضع خراطيش فاسدة تنفجر بمجرد الضغط على زناد البندقية أو الرشاش على وجه المجاهد، وأحيانا كانت تساعد وتسهل عملية إخراج تلك الذخيرة المفخخة من ثكناتها لتسلم إلى جنود جيش التحرير بأساليب مختلفة، وغيرها من الحيل التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لمنع الجزائريين من أن تصلهم ولو قطعة واحدة من السلاح. (بورقعة، 1990 : 245)

على المستوى الجوي فقد حشدت فرنسا لهذا الغرض العديد من الطائرات الاستكشافية التي كانت تجوب المناطق ليلا ونهارا لمعرفة أي حركة مشبوهة يقوم بها المجاهدون، وقد تزايد عددها مع مرور الوقت بازدياد خطر الثورة الجزائرية على الاستعمار. (قندل، 2006 : 113)، كما أنه في بعض الأحيان تتم اعتراض هذه قوافل التسليح من طرف القوات الفرنسية، وفي هذا الصدد وحسب شهادة المجاهد بشير معيفي فإنه في سنة 1957 تم اعتراض فيلق أتى من الولاية الثالثة بهدف جلب الأسلحة، وعندما وصلوا إلى جبل بوجلال

استشهد 165 مجاهدا وبقي إثنان فقط على قيد الحياة. (معيفي، 2017)

خاتمة: وختاما لهذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية

- ساهمت العديد من الدول العربية والإسلامية في إمداد الثورة بالسلاح خاصة بعدما اشتدت الحاجة إلى السلاح، وكان هناك دور لا يمكن إغفاله لدولة مصر العربية وعلى رأسها الرئيس جمال عبد الناصر.

- كان لعناصر جيش التحرير الوطني في الخارج دورا هاما في عملية جلب السلاح من الخارج، حيث قاموا بإنشاء شبكات للأسلحة خصيصا لذلك، بالإضافة إلى مساهمة العديد من الدول الأوربية في عمليات التسليح لفائدة الثورة الجزائرية.

- شهدت عملية التسليح خلال الفترة 1956-1958 نوعا من التنظيم والإحكام من طرف قيادة الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام، خاصة بعد ظهور معطيات جديدة على ساحة المغرب العربي منها استقلال تونس في مارس 1956.

- كان لليبيا وتونس دورا مهما في مساعدة الثورة الجزائرية بالسلاح، حيث كانتا حلقة وصل لعبور الأسلحة إلى داخل الوطن عبر الحدود الشرقية، ومنها إقليم تبسة الذي كان بمثابة بوابة لمرور السلاح إلى بقية المناطق الداخلية.

- انتظمت عملية التسليح في تونس خلال سنة 1957 بفضل نشاط مسؤولي التسليح هناك، وعادت الجهة الجزائرية الشرقية ومنها إقليم تبسة لنشاطها في تهريب السلاح عبر الحدود التونسية، وهذا بفضل المساعدات الرسمية للحكومة التونسية التي استعملها الثوار كقاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وكانت المناطق الحدودية هي الأكثر استفادة من الأسلحة مقارنة بالمناطق الداخلية.

- لعبت المنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى دورا فعالا في تهريب الأسلحة إلى الداخل، وأصبحت الأسلحة كثيرة ومتنوعة وأكثر حداثة من ذي قبل، وتراجع دور بنادق الصيد وانتشرت بنادق حربية مكانها، كما أن الذخيرة كانت متوفرة بكثرة، ويرجع ذلك إلى وفرة الأسلحة في قاعدة تونس خاصة قبل إنشاء الحواجز الحدودية، وهو

الأمر الذي جعل قوافل جلب الأسلحة إلى غاية أواخر سنة 1957 تتجه بسهولة نحو الخارج وتعود محملة بالأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية.

- رغم تزايد تهريب السلاح في هذه الفترة إلا أنه كان تحت ظروف صعبة خاصة مع قلة المال وكذلك جرّاء عمليات المراقبة الجوية الفرنسية المتواصلة لاعتراض قوافل التسليح عبر الحدود.

المراجع:

- اللولب حبيب حسن. (2009). *التونسيون والثورة الجزائرية* (المجلد 02). الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.
- بلحاج صالح. (2009). *تاريخ الثورة الجزائرية*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- بلقاسم محمد وآخرون. (2007). *القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجهة الشرقية 1954-1962*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- بن جديد الشادلي. (2011). مذكرات الشادلي بن جديد "ملامح حياة 1929-1979" (المجلد 01). الجزائر، الجزائر: دار القصبة للنشر.
- بن عمر مصطفى. (2007). *الطريق الشاق إلى الحرية*. الجزائر: دار هومة.
- بورقعة لخضر. (1990). *شاهد على اغتيال الثورة* (الإصدار 01). الجزائر: دار الحكمة.
- جبلي الطاهر. (2004). مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية. *مجلة المصادر، المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954*، (09)، صفحة 209.
- حفظ الله بوبكر. (2017). *التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي* (الإصدار 01). الجزائر: سوهام للنشر والتوزيع.
- صديقي مراد. (2010). *الثورة الجزائرية "عمليات التسليح السرية"*. (أحمد الخطيب، المترجمون) الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- طلاس مصطفى ، و بسام العسلي. (2010). *الثورة الجزائرية* (الإصدار 05). الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- عباس محمد. (د.ت). *نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية 1954-1962"*. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع.

- عمراني عبد الرحمان. (2001). *التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية*. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- فلوسي مسعود. (2009). *مذكرات الرائد مصطفى مراردة بن النوي*. الجزائر: دار الهدى.
- قسطل الحسناوي .(06 03 2017, .مقابلة حول موضوع التسليح بإقليم تبسة خلال الثورة الجزائرية) .ن .جابري (Interviewer ,حي البساتين تبسة , الجزائر.
- قندل جمال. (2006). *خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية 1957-1962* (الإصدار 01). الجزائر: دار الضياء.
- متحف المجاهد محمود قنز. (12, 1956). وثيقة أرشيفية توضح رسالة قائد المنطقة السادسة محمود شريف إلى المجاهد بشير مصار يطلب فيها أسلحة وذخيرة. تبسة.
- معيفي بشير. (15 01, 2017). مقابلة حول موضوع التسليح بإقليم تبسة خلال الثورة التحريرية الجزائرية. (نبيل جابري، المحاور) بئر العاتر، تبسة.
- هشماوي مصطفى. (د.ت). *جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر*. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- Archives nationales d'outre-mer ANOM. (1958). *lutte contre FLN (CLEA) service frontière est GAFSA (1956/1958).* Aix-en-Provence.
- Archive Vincennes. (1958). *Logistique rebelle décembre 1957-1958.* Vincennes.
- Archive Vincennes. (1958). *Étude sur «la bataille de la frontière algéro-tunisienne de janvier à mai 1958.* Vincennes.
- Archive Vincennes. (1956). *synthèses des renseignements parvenus au centre de liaison et d'exploitation de l'arrondissement de Tébessa sep et nov 1956.* Vincennes.

للإحالة على هذا المقال:

- جابري نبيل، شلالي عبد الوهاب، (2022)، «**تطور عمليات التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية بإقليم تبسة 1956-1958م**». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص. ص 1011- 1031.